بحث بعنوان

"توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع"

(اقرارات الذمة المالية نموذجاً)

إعداد

أ.جميلة نعيم جعوان

ماجستير قانون واقتصاد

موظف أول/ الإدارة العامة للتحقيق

هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

أ.أنس عدنان السباخي

ماجستير قانون

رئيس قسم تحقيقيات الاشغال العامة والانشاءات

هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

2023

الفهرس

المقدمة..... أ

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي في التشريع الفلسطيني 1
المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي 1
المطلب الثاني: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في فلسطين 4
الفرع الأول: البيئة التشريعية للذكاء الاصطناعي في فلسطين 4
الفرع الثاني: مقومات استخدام الذكاء الاصطناعي في فلسطين 6
المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع 10
المطلب الأول: واقع عمليات مكافحة جريمة الكسب غير المشروع في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات 10
الفرع الأول: تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بشبهات الكسب غير المشروع 11
الفرع الثاني: عمليات التحري وجمع الاستدلالات في شبهات الكسب غير المشروع 12
المطلب الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع (اقرارات الذمة المالية نموذجاً) 16
الفرع الاول: التجارب الدولية الناجحة في محاربة جرائم الفساد باستخدام الذكاء الاصطناعي 16
الفرع الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في جهود هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لمحاربة جريمة الكسب غير المشروع: اقرارات الذمة المالية نموذجا 19
الخاتمة 22
المصادر والمراجع 25

المقدمة

في الآونة الأخيرة أصبح الذكاء الاصطناعي منتشرا بصور وتقنيات متعددة دفعت العقل البشري للبحث في سبل استغلال تلك التقنية في شتى مجالات الحياة، ومنها تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد، وهذا ما اتجهت له بعض دول العالم مثل كوريا التي اعتمد نظام (OPEN) " Online Procedure Enhancement" الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية في علمية تقديم الخدمات الإدارية، بالإضافة لاعتمادها لنظام (GEPS) "Government e-Procurement System" الذي حولت من خلاله الإجراءات المتبعة في الشراء العام من أوراق الى إجراءات الكترونية[1]. الأمر الذي يدفعنا للسير في اتخاذ إجراءات تضمن استخدام هذه التقنية في جهود تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية وتحصين مؤسسات الدولة والمجتمع لمنع وقوع جرائم الفساد بشكل عام وجريمة الكسب غير المشروع بشكلٍ خاص والعمل على الكشف عن تلك الجريمة والتنبؤ بالمخاطر المترتبة عليها.

إن إقرار الذمة المالية من الوسائل الوقائية لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع والحد من انتشارها، كما يعد وسيلة لصون نزاهة وشفافية الموظف العام، حيث يبعده عن مواطن الشك والريبة في براءة ذمته واستغلاله لوظيفته وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقوية ثقة الأفراد بأجهزة ومؤسسات الدولة[2]، ولأهميته تلك حثت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة (8) منها الدول الأطراف على وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات... الخ[3]، وبدوره تبنى المشرع الفلسطيني هذا الاجراء الوقائي من خلال معالجته وتضمينه في أحكام قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته لاسيما المواد (11، 16، 28، 29)، كما أنه منح بموجب المادة (2،1/8) من ذات القانون الاختصاص لهيئة مكافحة الفساد في حفظ جميع اقرارات الذمة المالية وطلب أية بيانات أو إيضاحات تتعلق بها، وفحصها بالنسبة للخاضعين لأحكام هذا القانون.

---

[1] Iqbal, M. Sohel & Seo, Jin-Wan, "E-Governance as an Anti-Corruption Tool: Korean Cases", Journal of Korean Association for Regional Information Society, 2008, p. 53.

[2] نورا الشهري، تطبيق إقرار الذمة المالية ودوره في مكافحة الفساد وحماية النزاهة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2014، ص 69-70.

[3] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004، للاطلاع من خلال الرابط:
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

إن أســاليب التحقيق في جريمة الكســب غير المشــروع تختلف إلى حدٍ ما عن أســاليب التحقيق في الجرائم الأخرى، بحيث تتركز التحقيقات لجمع الأدلة حول وقوع جريمة الكسب غير المشروع على التحقيقيات المالية التي تُعنى بفحص مدى التناســب ما بين إيرادات المشــتبه بتكســبه من منصــبه العام، وما يظهر عليه من مظاهر ثراء غير مبرر سـواء بثروة يمتلكها لا تتناسـب مع مجموع إيراداته المعلومة والمشـروعة، أو أسـلوب حياة ومصـــروفات لا تتناســـب هي الأخرى مع إيراداته، وتمتد تلك التحقيقات لفحص ما يملكه زوج/ زوجة المشـتبه به وأولاده القصـر، لاسـيما أن ذمة الزوج أو الأبناء القصـر تُعد في مرحلة من المراحل ملاذاً لنقل المال المكتسب من الوظيفة العامة وتحصينه من الملاحقة متذرعين بحقيقة انفصال الذمم.[4]

ولأن أنظمة إقرار الذمة المالية تم ربطها لدى العديد من الدول بصورة مباشرة بقوانين الكسب غير المشروع[5]، مما يدلل على أن إقرار الذمة المالية يمثل أحد أهم الأدوات التي تســاعد جهات انفاذ القانون في إقامة الدليل على ارتكاب جريمة الكســب غير المشــروع، فكان لا بد من البحث في مدى اســتجابة البيئة التشــريعية في فلســطين لإمكانية جمع حلول التنبؤ والوقاية من تلك الجريمة باســتخدام تقنيات المعلومات المختلفة وأنظمة الذكاء الاصـطناعي بإمكانات تحليلية قوية ومجموعة غنية من البيانات المتكاملة المسـتمدة من تطبيقات نظم المعلومات، وبالتالي معرفة أهمية رقمنة اقرارات الذمة المالية في توظيف الذكاء الاصـطناعي لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ضـوء عدم وجود دراسـات متخصـصـة حول هذا الموضـوع فلم يحظى بالقدر الكافي الذي يوضح جوانبه ويجلي أفكاره ويبرز النقص أو القصور فيه لذلك كان لا بد من وجود هذا البحث للوقوف عند حقيقة ان ظاهرة الفسـاد لا تزال في ازدياد، لاسـيما في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي مكن مرتكبي الجرائم بشـكل عام وجريمة الكسـب غير المشـروع بشـكل خاص من إخفاء جرمهم بأسـاليب معقدة تكاد تعجز

[4] رشا عمارنة، جريمة الكسب غير المشروع في النظام الجزائي الفلسطيني ومدى انسجامها مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2019.

[5] ولكن هذا لا يعني بأن أجهزة انفاذ القانون المتخصصة كهيئة مكافحة الفساد لا تستطيع الاطلاع على اقرارات الذمة المالية وفحصها الا في حال الاشتباه بارتكاب جريمة الكسب غير المشروع، لاسيما أن هناك بعض الدول ومنها فلسطين اعتبرت أن فحص اقرارات الذمة المالية هي من صلاحيات هيئة مكافحة الفساد في إطار قيامها بدورها في التحري وجمع الاستدلالات عن شبهات جرائم الفساد التي تعتبر جريمة الكسب غير المشروع أحد أشكالها الثلاثة عشر المنصوص عليها في المادة (1) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلات.

وسـائل التحقيق التقليدية عن كشـفها، الأمر الذي يشـير إلى وجود حاجة ملحة إلى اسـتحداث أدوات متطورة وفعالة تساعد في التنبؤ بارتكاب مثل تلك الجرائم والكشف عن وقوعها.

كما تتجلى أهمية هذا البحث في دراسـة إمكانية توظيف الذكاء الاصـطناعي في مكافحة جريمة الكسـب غير المشـروع. وقد أثبتت بعض الدول نجاح تجربتها العملية في اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي في محاربة بعض مظاهر الفساد، وسيتم التطرق إلى بعض التطبيقات العملية الناجحة لهذه الدول.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعريف بمفهوم الذكاء الاصطناعي.
- بيان مدى مواكبة التشريع الفلسطيني للذكاء الاصطناعي.
- بيان مدى فاعلية استخدام الذكاء الاصطناعي في محاربة جريمة الكسب غير المشروع.

مشكلة البحث:

تكمن إشكالية البحث في تحديد إلى أي حد تراعي البيئة التشريعية وواقع العمل الحكومي في فلسطين للذكاء الاصـطناعي، والى أي حد يمكن توظيف تلك التكنولوجيا في جهود مكافحة جريمة الكسـب غير المشـروع، ومدى أهمية رقمنة اقرارات الذمة المالية واستغلالها في عمليات البحث والتحري وجمع الاستدلالات التي تقوم بها هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع.

أسئلة البحث:

تدفعنا مشـكلة البحث إلى طرح عدة تسـاؤلات مهمة، حيث إن إجابتها تشـكل الجوهر الذي نسـعى له من خلال هذا البحث، والمتمثلة بما يلي:

1- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي؟

2- هل اعترف المشرع الفلسطيني بالذكاء الاصطناعي؟

3- الى أي حد يستجيب الواقع الفلسطيني لتكنولوجي الذكاء الاصطناعي؟

4- الى اي حد يمكن لجهات انفاذ القانون المختصة بمكافحة الفساد استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة الإفصاح عن الذمة المالية كأداة للتنبؤ والكشف عن جريمة الكسب غير المشروع في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات؟

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث في تحقيق أهدافه المرجوة استخدام عدة مناهج علمية، حيث سيتم استخدام المنهج الوصفي لوصف البيئة التشريعية الفلسطينية من حيث مدى معالجتها للذكاء الاصطناعي ووصف التنظيم القانوني لكل من جريمة الكسب غير المشروع واقرارات الذمة المالية كأداة افصاح، ومن ثم سيتم استخدام المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية في التشريع الفلسطيني ذات العلاقة بموضوع البحث وبيان مدى استجابتها لإمكانية رقمنة اقرارات الذمة المالية وتوظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات التحري وجمع الاستدلالات عن عناصر جريمة الكسب غير المشروع. كما سيتم استخدام المنهج المقارن من خلال استعراض التطبيقات العملية للدول الاخرى في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد، وما تناولته تشريعات تلك في الدول من حلول يمكن الاستئناس بها كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

هيكلية مخطط البحث:

المبحث الاول: الذكاء الاصطناعي في التشريع الفلسطيني.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع.

المطلب الاول: واقع عمليات مكافحة جريمة الكسب غير المشروع في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات

المطلب الثاني: استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع (اقرارات الذمة المالية نموذجاً

المبحث الأول

الذكاء الاصطناعي في التشريع الفلسطيني

سيصار في هذا المبحث الى دراسة الأطر الناظمة للذكاء الاصطناعي في فلسطين على صعيد البيئتين التشريعية والمؤسساتية، فقد تم تقسيمه إلى مطلبين، سنتحدث في الأول عم مفهوم الذكاء الاصطناعي، أما الثاني سيتناول التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في فلسطين.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

يشهد العالم نقلة جديدة ستغير مفاهيم الحياة البشرية بفعل ظهور الذكاء الاصطناعي، وهي نقلة شاملة تمتد الى عدة مستويات أمنية واقتصادية واجتماعية، فتطبيقات الذكاء الاصطناعي تتعدد وتتزايد بوتيرة سريعة، إذ انتشرت في المجالات الانسانية كافة.

يتكون الذكاء الاصطناعي من حيث تركيب المصطلح من كلمتين هما: الذكاء والاصطناعي، ويقصد بالذكاء: القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة، فهو القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة. اما كلمة اصطناعي فترتبط بالفعل "صَنَعَ" أو يصطنع"، وتطلق على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء، تمييزاً لها عن الأشياء الموجودة بالفعل والمولودة بصورة طبيعية دون تدخل الانسان، وبناء على هذا فإن الذكاء الاصطناعي هو الذكاء الذي يصنعه أو يصطنعه الانسان في الآلة أو الحاسوب، وهو باختصار علم الآلات الحديثة.[6]

وقد عرفه قانون الذكاء الاصطناعي المقترح من المفوضية الأوروبية[7]، بأنه "البرنامج الذي تم تطويره باستخدام واحد أو أكثر من التقنيات والأساليب المدرجة في المرفق الأول[8] ويمكن لمجموعة معينة من

---

[6] محمود مختار، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مجلد 3، عدد 4، 2020، ص183.

[7] والمتمثل بلائحة اقترحتها المفوضية الأوروبية في 21 أبريل 2021 وتهدف إلى تقديم إطار تنظيمي وقانوني مشترك لاستخدامات الذكاء الاصطناعي. الموقع الرسمي لأخبار البرلمان الأوروبي، نشر بتاريخ 14-6-2023. للمزيد انظر الرابط: https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20230601STO93804/eu-ai-act-first-regulation-on-artificial-intelligence . تاريخ الزيارة 22-8-2023.

[8] التقنيات والأساليب الواردة في المرفق الأول هي: "(أ) مناهج التعلم الآلي، بما في ذلك التعلم الخاضع للإشراف وغير الخاضع للإشراف والمعزز، باستخدام مجموعة واسعة من الأساليب بما في ذلك التعلم العميق؛ (ب) النهج القائمة على المنطق والمعرفة، بما في ذلك تمثيل المعرفة، والبرمجة الاستقرائية (المنطقية)، وقواعد المعرفة، ومحركات الاستدلال والاستنتاج، والاستدلال (الرمزي) والنظم المتخصصة؛ (ج) الأساليب الإحصائية والتقدير البايزي والبحث والتحليل وأساليب التحسين." الموقع الرسمي لقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي. للمزيد انظر الرابط: https://artificialintelligenceact.eu/annexes/ تاريخ الزيارة 22-8-2023.

الأهداف التي يحددها الإنسان، توليد مخرجات مثل المحتوى والتنبؤات والتوصيات، أو القرارات المؤثرة على البيئات التي يتفاعلون معها"[9].

اما اليوروستات[10] فقد اعتبر ان الذكاء الاصطناعي يشير إلى الأنظمة التي تستخدم تقنيات مثل: استخراج النصوص، ورؤية الكمبيوتر، والتعرف على الكلام، وتوليد اللغة الطبيعية، والتعلم الآلي، والتعلم العميق لجمع و/أو استخدام البيانات للتنبؤ أو التوصية أو اتخاذ القرار، بمستويات مختلفة من الاستقلالية، وهي بالتالي تمثل أفضل إجراء لتحقيق أهداف محددة[11].

وقد عرفه البعض بأنه" أحد فروع علم الكمبيوتر المعنية بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر، فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري، تتعلم مثلما نتعلم، وتقرر كما نقرر، وتتصرف كما نتصرف" [12].

كما عرفه البعض الآخر بأنه: "ذلك الفرع من علوم الحاسوب Computer Science الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلا من الإنسان، والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة بأسلوب منطقي ومنظم." وتعود بدايته الى التحول من نظام البرمجة التقليدية بعد العالمية الثانية الى استحداث برامج للحسابات تتسم بمحاكاة الذكاء الإنساني في إجراء الألعاب ووضع الحلول لبعض الألغاز، والتي أدت بدورها إلى نظم أكبر للمحاكاة، والتي تبلورت بعد ذلك وأصبحت نظماً للذكاء الاصطناعي[13].

فالذكاء الاصطناعي علم يسعى إلى تطوير نظم حاسوبية تعمل بكفاءة عالية تشبه كفاءة الإنسان الخبير، أي أنه قدرة الآلة على تقليد ومحاكاة العمليات الحركية والذهنية للإنسان وطريقة عمل عقله في التفكير والاستنتاج

---

[9] European Commission, AI Watch Defining Artificial Intelligence 2.0: Towards and Operational Definition and Taxonomy for the AI Landscape, JRC Technical Reports, 2021, P.30. link:
https://ai-watch.ec.europa.eu/document/download/8c74ce5e-00a0-4ace-a162-fa79eae90361_en

[10] اليوروستات هو المكتب الاحصائي للاتحاد الاوروبي، وهو مديرية عامة للمفوضية الأوروبية إدارتها في لوكسمبورغ. مسؤولياتها الرئيسية هي تزويد الاتحاد الأوروبي بالمعلومات الإحصائية على المستوى الأوروبي، وتعزيز المواءمة بين الأساليب الإحصائية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. انظر الرابط:
https://ec.europa.eu/eurostat/web/main/about-us/who-we-are .

[11] European Commission, AI Watch Defining Artificial Intelligence 2.0: Towards and Operational Definition and Taxonomy for the AI Landscape, JRC Technical Reports, 2021, P.30
https://ai-watch.ec.europa.eu/document/download/8c74ce5e-00a0-4ace-a162-fa79eae90361_en

[12] شادي عبد الوهاب، وإبراهيم الغيطاني، وسارة يحيى: فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، تقرير المستقبل، ملحق يصدر مع دورية "اتجاهات الاحداث"، العدد 27، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2018، ص2.

[13] محمد عبد الظاهر، صحافة الذكاء الاصطناعي "الثورة الصناعية الرباعة واعادة هيكلة الاعلام"، دار بدائل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص2.

والرد، والاستفادة من التجارب السابقة وردود الفعل الذكية، بمعنى محاولة مضاهاة عقل الإنسان والقيام بدوره.[14]

يتميز الذكاء الاصطناعي بالعديد من الخصائص والمميزات، اهمها استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات المعروضة والتعامل مع المواقف الغامضة في ظل غياب المعلومة الكاملة عنها، وايضاً التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة، والاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة، اضافة الى التفكير والادراك واكتساب المعرفة وتطبيقها، والتعلم والفهم من التجارب والخبرات السابقة باستخدامها وتوظيفها في مواقف جديدة، كذلك التصور والابداع وفهم الأمور وإدراكها وتقديم المعلومة لاتخاذ القرارات المناسبة. [15]

وفي هذا السياق، تجري العديد من المقارنات بين الذكاء الاصطناعي بخصائصه مع الذكاء البشري، حيث يتميز الذكاء الاصطناعي عن البشري بأنه أقل جهد وتكلفة ودائم نسبيا، حيث يهتم الذكاء الاصطناعي بالمفاهيم والأساليب والتقنيات المتعلقة بإكساب الحاسبات الآلية بعض القدرات البشرية، وآلية العمل بها لتطوير وظائف الحاسبات الآلية بحيث تحاكي القدرات البشرية، وعليه فإن ما يميز الذكاء الاصطناعي هو ثباته النسبي، بحيث لا يتعرض للمتغيرات التي يتعرض لها العنصر البشري كالنسيان وغيرها من العوامل المؤثرة.[16]

ويرى الباحثان أنه وعلى الرغم من الخصائص والميزات الجمة للذكاء الاصطناعي لاسيما أن نسبة الخطأ في صناعة واتخاذ القرار قد تكون صفرية، إلا أنه لا يمكن غض النظر عن أهمية الجانب الشعوري والعاطفي الذي يتمتع به الانسان والذي لا بد له أن يطفو على السطح في بعض الحالات التي تتطلب منه أن يبني قراراته فيها على مزيج من المنطق والوقائع والعواطف مراعاة لحالات وأوضاع إنسانية لا تحتمل الجمود، وهو ما تفتقر إليه تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومن الأنسب أن يتم وصف الذكاء الاصطناعي بأنه جعل قدرات الآلة مشابهة لبعض قدرات الإنسان.

---

[14] سعيد خلفات الظاهري، الذكاء الاصطناعي "القوة التنافسية الجديدة"، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، العدد (299)، دبي، نشرة شهر فبراير 2017، ص 183.

[15] المرجع السابق، ص 185.

[16] وجيه محمد سليمان العمريين، الذكاء الاصطناعي في التحري والتحقيق عن الجريمة: دراسة مقارنة، مجلة الميزان للدراسات الاسلامية والقانونية، جامعة العلوم الاسلامية العالمية – عمادة البحث العلمي، مجلد 9،/ عدد 3، 2022، ص 459.

المطلب الثاني

التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في فلسطين

يسعى الباحثان في هذا المطلب إلى تسليط الضوء على مدى استيعاب البيئة التشريعية في فلسطين للذكاء الاصطناعي، وذلك ما سيتم بحثه في الفرع الأول، أما في الفرع الثاني سيصار الى الوقوف عند جهود الحكومة وهيئة مكافحة الفساد في فلسطين لتبني الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجياتها وخططها التنموية.

الفرع الأول: البيئة التشريعية للذكاء الاصطناعي في فلسطين

يتضح لنا مما سبق أن الذكاء الاصطناعي جاء بعد جهود حثيثة بذلها الانسان للوصول إلى عقل صناعي يعينه على القيام بالمهام الموكلة إليه، وحيث أن الانسان مقيد بمجموعة من القواعد القانونية لتنظيم حياته وسلوكه في المجتمع بما يشمل ذلك مجالات الحياة المدنية، التجارية، الجزائية، وغيرها، فلا بد لتلك القواعد القانونية أن تتسع لضبط وتقييد استخدامات الذكاء الاصطناعي باعتباره سيكون بديلاً عن الانسان في العديد من المجالات.

لاسيما أن استخدام برامج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات آثار عدة مشكلات، خصوصاً المتعلقة منها بالمسؤولية القانونية عن أعمال هذه البرامج، ومدى ملائمة التشريعات السارية وقدرتها على تنظيم المسائل المتعلقة بها كافة، وذلك ايضاً في ظل أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون وسيلة لارتكاب جريمة، أو أن يشكل انتهاكاً للحياة الخاصة.[17]

وبمراجعة البيئة التشريعية في دولة فلسطين، تبين للباحثين عدم اشتمالها على إطار قانوني يتضمن أي إشارة مباشرة أو صريحة إلى الذكاء الاصطناعي، ولكنها في الوقت ذاته تحتوي على عدة تشريعات اعترفت أحكامها بصورة غير مباشرة بالذكاء الاصطناعي؛ إذ نجد أن القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن المعاملات الالكترونية أجاز التعاقد بين وسائط الكترونية آلية تكون معدة ومبرمجة مسبقاً للقيام بهذه المهام دون تدخل شخصي أو مباشر لأي شخص طبيعي في تلك عملية ابرام العقد.[18] كما أن القرار بقانون رقم (15) لسنة

---

[17] . عماد الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، المجلد 8، العدد 5، 2019م، ص16.

[18] . نصت المادة (11) من القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن المعاملات الالكترونية على أنه: "1. يجوز أن يتم التعاقد بين وسائط الكترونية آلية متضمنة نظامي معلومات الكرتونية أو أكثر، تكون معدة ومبرمجة مسبقاً للقيام بمثل هذه المهام. 2. يكون التعاقد المحدد في الفقرة (1) من هذه المادة صحيحاً ونافذاً ومنتجاً لآثاره القانونية على الرغم من عدم التدخل الشخصي أو المباشر لأي شخص طبيعي في عملية ابرام العقد". https://mjr.lab.pna.ps/Decrees/ViewText/21605.

2017 بشأن الجرائم الالكترونية[19]، جرمت أحكامه مجموعة من الأفعال التي يمكن لبرامج الذكاء الاصطناعي أن تمثل الأداة المستخدمة في ارتكابها وتحقيق اثارها، مثل الاختراق والاحتيال الالكتروني بهدف الابتزاز ونشر المعلومات المضللة وانشاء برامج ضارة وخبيثة.[20] وصدر عن مجلس الوزراء قرار رقم (3) لسنة 2019 بشأن حماية البيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين، "الذي حظر استخدام البيانات الشخصية (المباشرة/ غير المباشرة) الخاصة بالمواطنين متلقي الخدمة من الشركات والمؤسسات المزودة بها لأغراض تجارية دون الحصول على اذن مسبق منهم"[21]، ونجد أن ذلك الحظر جاء يتسع لأي شكل من اشكال استخدام البيانات الشخصية وبأية وسيلة كانت بما يشمل برامج الذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من أن العالم بات يشهد منافسة كبيرة بين الدول المتقدمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات كافة، إلا أن البيئة التشريعية لتلك الدول لا تزال في مرحلة الاعداد في هذا المضمار[22]، فقد اقترحت المفوضية الأوروبية لائحة (قانون تنظيم الذكاء الاصطناعي) والتي تهدف إلى تقديم إطار تنظيمي وقانوني مشترك لاستخدامات الذكاء الاصطناعي لجميع انواع الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات باستثناء العسكري[23]، وانتهت جمهورية الصين من اعداد تنظيم قانوني لتنظيم الذكاء الاصطناعي، حيث تهدف من خلاله إلى تحديد المتطلبات الأساسية لخدمات الذكاء الاصطناعي وتوضيح التدابير المحددة التي تهدف إلى تعزيز تطوير صناعة المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي (AIGC) في الصين[24].

---

[19] القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشأن الجرائم الالكترونية، والمنشور في الجريدة الرسمية عدد (14) ممتاز، بتاريخ 2017/06/24.

[20] إذ تساعد برامج الذكاء الاصطناعي المستخدمين على انشاء نصوص برمجية وتعديل الصور، وعلى تبسيط عمليات المجرمين، وجعلها أكثر كفاءة وتطور وقابلية للتوسع مع السماح لهم بالتهرب من الاكتشاف، كما تساعدهم لابتزاز ضحاياهم، بمن فيهم الأطفال، من خلال التلاعب بالصور البريئة وتحويلها الى محتوى اباحي مزيف. أحمد عقل، الذكاء الاصطناعي والجرائم الالكترونية يزيد التهديدات ويعزز الأمن السيبراني، دبي، 2023، الموقع الالكتروني لقناة الحرة، انظر الرابط:

https://2u.pw/Zij36PP

[21] قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2019 بشأن حماية البيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين، المنشور في الجريدة الرسمية الفلسطينية عدد (156) بتاريخ 2029/05/06.

[22] تتمثل الدول التي لا تزال في طور الاعداد لتشريعات خاصة بتنظيم الذكاء الاصطناعي تتمثل بـ: "البرازيل، اليابان، كندا، الهند، الولايات المتحدة سويسرا، والصين. انظر الرابط:

https://2u.pw/sayYJvn

[23] يهدف قانون الاتحاد الأوروبي لتنظيم الذكاء الاصطناعي المقترح الى تصنيف وتنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بناء على مخاطر قد تسببها للمجتمع او المستهلك، وينقسم هذا التصنيف بشكل اساسي الى ثلاث فئات: الممارسات المحظورة، والانظمة عالية الخطورة، وانظمة الذكاء الاصطناعي الأخرى، حيث سيطبق هذا القانون على كل مزود او موزع للانظمة الذكاء الاصطناعي والذي تصل خدماته الى السوق الاوروبي، وكذلك على المزود او الموزع لأنظمة الذكاء الاصطناعي خارج الاتحاد الاوروبي في حال كان هذه الانظمة مستخدمة داخل الاتحاد الاوروبي. انظر الرابط:-https://web.archive.org/web/20221014172842/http://datainnovation.org/2021/05/the-artificial-intelligence-act-a-quick-explainer/.

[24] تعد هذه اللائحة أحدث إضافة إلى لوائح الذكاء الاصطناعي في الصين بعد أحكام الخوارزمية في عام 2021 وأحكام التجميع العميق في عام 2022. ومع احتمال صدور قانون الذكاء الاصطناعي في الصين في وقت لاحق من هذا العام، فإن لوائح الذكاء الاصطناعي في الصين تتطور بسرعة وبشكل متزايد. بطريقة واسعة النطاق، تغطي التكنولوجيا والأمن السيبراني والخصوصية والملكية الفكرية. انظر الرابط:

ويرى الباحثان أنه من الضروري مواكبة التشريعات للتطور التقني، بحيث يسيران جنباً الى جنب بدلاً من انتظار مخرجات العملية التقنية، ومن ثم الغرق في الاجتهاد لمحاولة تطبيق القواعد القانونية على هذه المخرجات، ولتحقيق ذلك يجب ابتداءً العمل على اطلاع المتخصصين في مجال التكنولوجيا على الأطر التشريعية ذات الصلة، وإلمام القانونين المختصين بجوانب العملية التقنية عموماً.

الفرع الثاني: مقومات استخدام الذكاء الاصطناعي في فلسطين

إن التطور الحاصل في عالم التكنولوجيا والاتصالات وانتشار تطبيقها على نطاق واسع ألقى بظلاله على جوانب الحياة كافة، مما دفع العديد من الحكومات حول العالم إلى تغيير طريقة تقديم خدماتها من الطريقة التقليدية (الوجاهية) إلى الطريقة الرقمية، محاولة بذلك مواكبة التقدم التقني، لاسيما أن المواطن أصبح يطمح لأن تقدم له الحكومة الخدمات التي يحتاجها بأسرع وقت بعيداً عن البيروقراطية الإدارية، بما يراعي مبادئ النزاهة والشفافية والعدالة.

وايماناً منها بأن تكنولوجيا المعلومات تُشكل ركيزة تستند اليها القطاعات كافة في المجتمع، بما فيها الصناعة، الزراعة، النقل، الصحة، التعليم، الحكم، التجارة، المصارف، والسياحة، قامت الحكومة الفلسطينية بإعداد وثيقة متميزة بعنوان "عنقود التكنلوجيا والإدارة العامة"[25]، وذلك لتطوير ودعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني ليصبح عنصراً اساسياً في الاقتصاد الوطني من خلال رقمنة جميع الخدمات الحكومية وجعلها متوفرة لجميع المواطنين والمؤسسات بيسر وسهولة.

وقد تضمنت الوثيقة مراجعة للبنية التحتية التكنولوجية للخدمات الحكومية، التي تبين بانها تتمتع ببعض الجوانب الضرورية التي تؤهلها للتحول الرقمي؛ لتوفر ما يلي:

- شبكة حكومية بتقنية الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) مزودة بالإنترنت، حيث بلغ عدد المؤسسات الحكومية المرتبطة 107 باجمالي 857 خط بيانات، و1079 خط انترنت.

./https://www.dataprotectionreport.com/2023/07/china-finalises-its-generative-ai-regulation

[25] عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة 2021– 2023، وثيقة صادرة عن الحكومة الثامنة عشر، دولة فلسطين، متاحة على الموقع الالكتروني:
https://2u.pw/5cmzI0U. تاريخ الزيارة 2023/08/21 .

- ناقل البيانات الحكومي (X-ROD)، حيث تم ربط 48 مؤسسة حكومية لتفعيل انتقال البيانات بشكل آمن، وهناك فرق فنية تعمل على تحديد احتياجاته المستقبلية ومتابعة تشغيله.

لكن لا زالت الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين بطريقة رقمية في مراحلها الأولى، وهي بحاجة لتطوير من عدة جوانب، فمثلاً لا توجد منصات الكترونية تمكن المواطنين من الحصول على الخدمات الحكومية عن بعد، ولا توجد خدمات دفع الكتروني حكومي، ولا توجد قواعد بيانات مركزية ومرتبطة تمكن من تدقيق البيانات، كما لا يزال العمل محدوداً جداً في موضوع التبادل البيني بين المؤسسات الحكومية.

ويجدر الإشارة إلى ان اعتماد الربط البيني الحكومي على تقنيات الشبكات (VPN)[26]، يعتبر من المآخذ التي تسجل على بيئة تكنولوجيا المعلومات الحكومية؛ كون تلك التقنية لا توفر حماية كافية للبيانات الشخصية وتكون أكثر عرضة لمخاطر الاختراق، ولا تدعم نقل تخزين البيانات الهائلة التي توفرها الجهات الحكومية بطريقة تحولها الى بيانات حية يمكن اخضاعها لخوارزميات التحليل والتنبؤ وكشف الأخطاء باستخدام أنظمة تدعم الذكاء الاصطناعي، وذلك على عكس تقنية (APEX)[27] التي تتيح انشاء ونشر تطبيقات آمنة ومتجاوبة مع أجهزة سطح المكتب والهواتف الذكية باستخدام المتصفح فقط، وهي ذات تعليمات برمجية منخفضة لإنشاء تطبيقات السحابة الحديثة والبيانات الضخمة ونشرها في السحابة.[28]

كما اشتملت الوثيقة على تحديد الأهداف الاستراتيجية لعنقود التكنولوجيا والإدارة العامة، والمتمثلة بتعزيز البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية والشفافية في العمليات والخدمات الحكومية، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية في المجالات التقنية والابتكار والشركات الناشئة، وبناء القدرات البشرية في مجال البرمجة والعلوم التقنية والبيانات والذكاء الاصطناعي، واخيراً تعزيز البيئة التشريعية الممكنة لعمل قطاع التكنولوجيا والإدارة العامة.

ولأن تحقيق تلك الأهداف لا يمكن تصوره الا من خلال مجموعة من التدخلات، فإن الوثيقة عكفت على تحديد جملة من التدخلات التي على الحكومة تنفيذها، والتي نذكر منها:

---

[26] للمزيد حول تقنية (VPN)، انظر الرابط: https://csrc.nist.gov/glossary/term/virtual_private_network.

[27] للمزيد حول تقنية (APEX)، انظر الرابط: https://apex.oracle.com/en/.

[28] محمد مرقة، باحث ماجستير في علم البيانات والذكاء الاصطناعي، الجامعة العربية الأميركية، فلسطين، مقابلة شخصية بتاريخ 2023/08/25.

- انشاء مركز بيانات حكومي وطني (National Data Center" NDC") يشكل موقعاً مركزياً لبيانات المؤسسات الحكومية.
- بناء "نموذج model" للخدمات ليتم تعميمه وتطبيقه لأتمتة الخدمات الحكومية الالكترونية المقدمة للمستفيدين.
- بناء وتطبيق منظومة دفع الكتروني عبر استراتيجية وطنية تمكن من تقديم خدمات الكترونية وذكية مدفوعة.
- بناء وتطبيق نظم إدارة العمليات البينية في الحكومة من خلال نظم الـ workflow systems.
- انشاء صندوق للأبحاث العلمية في مجال التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لخدمة القطاعات التنموية سيما الصحة والتعليم، بالشراكة بين الحكومة والجامعات والجهات المانحة والقطاع الخاص.
- مبادرة لأتمتة إدارة تسجيل الشركات لتحسين بيئة الأعمال.
- مبادرة تدريب 300 كادر فلسطيني حكومي وخاص للحصول على الرخصة الدولية للذكاء الاصطناعي.
- تحديث منظومة التشريعات والقوانين الناظمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خاصة قانون الشركات والشركات الناشئة وقانون الاتصالات وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات وقانون الملكية الفكرية وقانون المعاملات الالكترونية بما يشمل الدفع الالكتروني والتشريعات الخاصة بالحوافز لتشجيع الاستثمار والتشريعات الخاصة بإسناد القطاع التكنولوجي والخدمات الحكومية.

يرى الباحثان، أنه وعلى الرغم من أهمية تلك الوثيقة باعتبارها خارطة طريق نحو تحول فلسطين للاقتصاد الرقمي، إلا انها لم تراعي بشكل متخصص توظيف الذكاء الاصطناعي في منظومة الخدمات الحكومية من خلال التوجه نحو الاستخدام الذكي للبيانات الناتجة عن عمليات الرقمنة لتمكين المواطن من الوصول للخدمات دون تدخل بشري.

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة الفلسطينية وانسجاما مع وثيقة عنقود تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة تتجه نحو التحول الى الحكومة الرقمية، وذلك يتجلى في اطلاقها لمنظومة الخدمات الحكومية الالكترونية "حكومتي"[29]، وهذا يشير الى اهتمامها بمجاراة التطور التكنولوجي وسعيها الدائم الى التحسين والتطوير في الخدمات العامة المقدمة للجمهور.

[29] منظومة "حكومتي" التي أطلقتها الحكومة الفلسطينية بتاريخ 29-12-2022 وتهدف من خلالها الى توفير الخدمات الحكومية عير منظومة ذكيو متكاملة وبطريقة فعالة ومستدامة، وضمن خطة الحكومة للتحول التدريجي نحو الاقتصاد الرقمي الذي يقود الى السهولة والعدالة والدقة والشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين. ومن الجدير بالذكر ان المنظومة تربط الدوائر الحكومية مع بعضها البعض بشكل يضمن التدفق السلس للبيانات والمعاملات لتجهيزها ونقلها بأسرع الطرق من خلال ناقل البيانات وقنوات الدفع الكترونية آمنة تتماشى مع التطور التكنولوجي لتقديم الخدمات للمواطنين، وهو ما تسعى اليه الحكومة الفلسطينية بكل مكوناتها. انظر الرابط التالي:

وعلى صعيد هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، فإنها تراعي وبشكل ملحوظ استخدام التكنولوجيا لتطوير ادواتها واجراءاتها في جهود تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وباعتبارها الجهة المناط بها تلقي الشكاوى والبلاغات عن جرائم الفساد[30]، قامت الهيئة في العام 2020 بإطلاق تطبيق الهواتف الذكية (الاندرويد، والايفون) الذي يسمح للمواطنين تقديم شكوى أو بلاغ بسرية تامة وبطريقة آمنة[31]، كما أتاحت للمواطنين تقديم الشكوى والبلاغات على نموذج الكتروني مخصص لذلك على الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة[32]، وفي سياق متصل وكونها الجهة المختصة بحفظ جميع اقرارات الذمة المالية[33]؛ اطلقت الهيئة نظاماً الكترونياً لإدارة اقرارات الذمة المالية (نظام اقرارات الذمة المالية) الذي خلق مسار جديد في التعامل مع البيانات ومعالجتها من حيث التحليل والتصنيف والاستدراج التلقائي والمتابعة للمكلفين الخاضعين لأحكام قانونها[34]، وبالإضافة لذلك فإن الهيئة قامت بإنشاء نظام خاص بإدارة الشكاوى والملفات التحقيقية المنظورة أمام الهيئة وتعمل على تطويره ليكون قادر على تحليل البيانات وتزويد الادارات المختصة في الهيئة بمؤشرات وتقارير تخدم جهود الهيئة في اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الفساد.

ويرى الباحثان، أن جهود الهيئة وعلى الرغم من أهميتها إلى انها لم تصل الى مرحلة تطبيق أنظمة تتسع لتخزين كم هائل من بيانات الأموال والاملاك ذات الصلة بالخاضعين للقانون الناظم لعملها، وأخرى تمكنها في تطوير أدوات التحري وجمع الاستدلالات بشان جرائم الفساد بشكلٍ عام وجريمة الكسب غير المشروع بشكل خاص، وبالتالي فإنه يصعب تصور إمكانية تطبيق الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة، لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تتخذ الهيئة خطوات عملية من خلال تهيئة بيئة قادرة على استيعاب التطور التكنولوجي الحديث في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

---

http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/SecretaryGeneralNewsDetails/53245

[30] نصت المادة (1/9) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، على أنه: "على الرغم مما ورد في قانون الإجراءات الجزائية والقوانين الأخرى ذات العلاقة، يكون للهيئة في سبيل تنفيذ مهامها واختصاصاتها ما يلي: 1. تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري، وجمع الاستدلالات بشأنها، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحري والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون والتشريعات ذات العلاقة".

[31] انظر الرابط: https://www.pacc.ps/blog/post/171153.

[32] انظر الرابط: https://www.pacc.ps/complaints/create.

[33] نصت المادة (1/8) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، على أنه: "تختص الهيئة بما يلي: 1. حفظ جميع اقرارات الذمة المالية وطلب أية بيانات أو إيضاحات تتعلق بها".

[34] انظر الرابط: https://www.wattan.net/ar/news/292823.html.

المبحث الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم الأدوات الحديثة المستخدمة لدى بعض الدول في جهود مكافحة جرائم الفساد والوقاية منها، وذلك في سياق رصد التعاملات غير المشروعة والتنبؤ بها. وللحديث عن ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نعرض في الأول واقع عمليات مكافحة جريمة الكسب غير المشروع في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات، في حين خصصنا المطلب الثاني للحديث بشكل متخصص عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع واتخاذ القرارات الذمة المالية نموذجا.

المطلب الأول

واقع عمليات مكافحة جريمة الكسب غير المشروع في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات

تختص هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية[35] بموجب المادة (3،4/8) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، بالتحري والاستدلال في الشكاوى التي تقدم لها عن جرائم الفساد، وفي شبهات الفساد التي تقترف من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذ القانون، والتي يعتبر الكسب غير المشروع أحد أشكاله، وذلك بواسطة موظفو الهيئة المخولين بصلاحيات الضبط القضائي[36]، الذين أناط بهم القانون في سبيل تنفيذهم لمهامهم؛ الصلاحيات المخولة لمأموري الضبط القضائي العام[37]، بالإضافة لمجموعة من الصلاحيات ذات الطابع الخاص التي تراعي خصوصية جرائم الفساد بما فيها الكسب غير المشروع بالمقارنة مع غيرها من الجرائم[38]. وسنقتصر الحديث في هذا المطلب عن واقع بعض العمليات التي تقوم بها هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع في حدود الصلاحيات المخولة لها قانوناً.

---

[35] تم انشاء هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في العام 2010 بموجب نص المادة (1/3) من القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005.

[36] نصت المادة (2/7) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، على أنه: "يتمتع موظفو الهيئة المختصون بجمع الاستدلال والتحريات، وأخذ الإفادات، بصفة مأموري الضابطة القضائية فيما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم، على أن يتم تحديدهم بموجب قرار من رئيس الهيئة".

[37] تتمثل مهام مأموري الضبط القضائي العام بما يلي: 1- قبول البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وعرضها دون تأخير على النيابة العامة. 2- إجراء الكشف والمعاينة والحصول على الإيضاحات اللازمة لتسهيل التحقيق والاستعانة بالخبراء المختصين والشهود دون حلف يمين. 3- اتخاذ جميع الوسائل اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة. 4- إثبات جميع الإجراءات التي يقومون بها في محاضر رسمية بعد توقيعها منهم ومن المعنيين بها. وذلك وفق المادة (22) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (03) لسنة 2001، المنشور في العدد 38 من الوقائع الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، بتاريخ 2001/09/05، ص94.

[38] نصت المادة (9) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005، أنه: "على الرغم مما ورد في قانون الإجراءات الجزائية والقوانين الأخرى ذات العلاقة، يكون للهيئة في سبيل تنفيذ مهامها واختصاصاتها ما يلي: 1. تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري، وجمع الاستدلالات بشأنها، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحري والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون والتشريعات ذات العلاقة. 2. ملاحقة كل

الفرع الأول: تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بشبهات الكسب غير المشروع

منحت المادة (1/9) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005، هيئة مكافحة الفساد صلاحية تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد[39] التي تعد جريمة الكسب غير المشروع أحد اشكالها، كما أن للهيئة بموجب المادة (6/9) من ذات القانون، أن تباشر التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها[40]، ولتفعيل هذا الدور، قامت الهيئة باستحداث دائرة الرصد على هيكلها الوظيفي؛ التي تتولى رصد واستقصاء المخالفات والتجاوزات وكافة المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد المتداولة على شبكة الانترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، والاعلام المرئي والمكتوب والمسموع، وغير ذلك من المصادر المفتوحة؛ ليبدأ بعد ذلك البحث والتحري بخصوص ما تحتويه من شبهات فساد، ومن بينها الكسب غير المشروع.

من يخالف أحكام هذا القرار بقانون، وطلب حجز أمواله المنقولة وغير المنقولة احتياطاً، وطلب منعه من السفر، والطلب من الجهات المعنية وقفه عن العمل، وفق التشريعات السارية. 3. استدعاء الشهود والمعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بجريمة فساد. 4. طلب أي ملفات أو بيانات أو أوراق أو مستندات أو معلومات أو الاطلاع عليها أو الحصول على صور منها من الجهة الموجودة لديها بما في ذلك الجهات التي تعتبر كل ذلك سري التداول وفقا للإجراءات القانونية النافذة. 5. التنسيق مع الجهات المختصة لتعقب وضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد على أن يصدر قرار المصادرة بشأنها من المحكمة المختصة بنظر الدعوى. 6. للهيئة أن تباشر التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناء على إخبار أو شكوى ترد إليها من أية جهة، وإذا تبين بنتيجة الدعوى أو التحقيق أن الإخبار أو الشكوى الواردة إلى الهيئة كاذبة أو كيدية يتم تحويل مقدمها إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبته وفقا للأصول القانونية المتبعة. 7. يحق للهيئة بواسطة نيابة جرائم الفساد، وحسب واقع الحال، أن تطلب من المحكمة وقف عن العمل كل شركة أو جمعية أو هيئة أهلية أو نقابة أو أي هيئة اعتبارية أخرى من الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون، فيما عدا الإدارات العامة، إذا اقترف مديروها أو أعضاء إداراتها أو ممثليها أو عمالها باسمها أو بإحدى وسائلها جريمة من الجرائم المحددة بهذا القرار بقانون، أو حل أي من هذه الهيئات، وتصفية أموالها، وحرمان كل من له علاقة بالجريمة المرتكبة من تأسيس أي هيئة مماثلة، أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو مديراً لها لمدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد على خمس سنوات. 8. حق تحريك الدعاوى الخاصة بالجرائم المحددة بهذا القرار بقانون، من خلال نيابة جرائم الفساد ومباشرتها وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون والتشريعات الأخرى ذات العلاقة، ولا تقام هذه الدعاوى من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون، ولا يجوز وقف الدعوى بعد تحريكها أو التنازل عنها أو تركها أو التصالح عليها إلا في الحالات المحددة في القانون. 9. بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر تلتزم الهيئة بإصدار قراراتها بالملفات المتابعة من قبلها فور الانتهاء من إجراءاتها المحددة في القانون. 10. للهيئة أثناء إجراء التحري أن تطلب كإجراء مستعجل من المحكمة بواسطة نيابة جرائم الفساد وقف العمل بأي عقد أو اتفاق أو منفعة أو امتياز إذا تبين لها من ظاهر البينة أنه تم الحصول عليه نتيجة فعل يشكل فساداً، وذلك لحين البت في الدعوى بحكم مبرم، وللمحكمة إبطال أو فسخ كل عقد أو اتفاق أو منفعة أو امتياز تم الحصول عليه نتيجة فعل يشكل فساداً مع مراعاة حقوق الغير حسن النية". كما نصت المادة (22 مكرر) من ذات القانون على أن: " وفقاً للتشريعات السارية، ومن أجل تسهيل جمع الادلة المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القرار بقانون يمكن اللجوء إلى التسليم المراقب أو اتباع تحر خاص، كالترصد الالكتروني والاختراق على النحو المناسب، بإذن من النيابة المختصة وفقاً للقانون، وتكون للأدلة المتوصل إليها بهذه الأساليب حجيتها التي يخضع الأخذ بها لتقدير المحكمة".

[39] إذ نصت على أنه: "على الرغم مما ورد في قانون الإجراءات الجزائية والقوانين الأخرى ذات العلاقة، يكون للهيئة في سبيل تنفيذ مهامها واختصاصاتها ما يلي: 1. تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري، وجمع الاستدلالات بشأنها، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحري والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة، وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون والتشريعات ذات العلاقة.".

[40] وهذه الصلاحيات الممنوحة لهيئة مكافحة الفساد في تلقي الشكاوى والبلاغات، تأتي منسجمة مع ما تمنحه المادة (22) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 وتعديلاته لمأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام. والتي نصت على أنه: " وفقاً لأحكام القانون على مأموري الضبط القيام بما يلي: 1- قبول البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وعرضها دون تأخير على النيابة العامة. 2- إجراء الكشف والمعاينة والحصول على الإيضاحات اللازمة لتسهيل التحقيق والاستعانة بالخبراء المختصين والشهود دون حلف يمين. 3- اتخاذ جميع الوسائل اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة. 4- إثبات جميع الإجراءات التي يقومون بها في محاضر رسمية بعد توقيعها منهم ومن المعنيين بها".

وانسجاماً مع الدور المناط بالهيئة لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها بموجب المادة (5/8/ب) من قانون مكافحة الفساد[41]، تتيح الهيئة عدة وسائل تمكن المواطنين والجهات كافة من الوصول لها بشكل آمن ويكفل السرية؛ للإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات الإدارية والمالية المرتكبة من الخاضعين للقانون، وتتمثل تلك الوسائل بما يلي: (تطبيق الهيئة للهواتف الذكية، الحضور الشخصي والتسليم باليد، الوسائل الالكترونية وتطبيق الواتس أب والهاتف، المراسلات الرسمية، البريد الالكتروني، الفاكس، دائرة الرصد). وفي العام 2022 جاء تلقي الشكاوى والبلاغات عبر تطبيق الهواتف الذكية في المرتبة الأولى بنسبة (39%) مقارنةً مع وسائل تلقي الشكاوى والبلاغات الاخر[42]ن مما يشير بقوة الى ان البيئة المجتمعية مؤهلة لتقبل التقنيات التي قد تتحها الهيئة في جهود تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

الفرع الثاني: عمليات التحري وجمع الاستدلالات في شبهات الكسب غير المشروع

وفق المادة (1) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته؛ تُعد جريمة الكسب غير المشروع أحد اشكال جرائم الفساد التي عرفتها بأنها: "كل مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون، لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة، ويعتبر كسباً غير مشروع كل زيادة في الثروة تطرأ بعد تولي الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لهذا القرار بقانون أو على زوجه أو على أولاده القصر، متى كانت لا تتناسب مع مواردهم، وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها"، وبموجب هذا التعريف فإن الكسب غير المشروع يتمثل في صورتين، الأولى: الكسب المتأتي بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة، والثانية: الزيادة التي تطرأ على الخاضع للقانون أو زوجه أو أبناؤه القصر بعد تولي الخدمة ويعجز عن اثبات مصدر مشروع لها.

حسناً فعل المشرع الفلسطيني في سياق تعريفه للكسب غير المشروع، فعند تحديده للصورة الثانية للكسب، والمتمثلة "بالزيادة التي تطرأ على الخاضع للقانون أو زوجه أو أبناؤه القصر بعد تولي الخدمة ويعجز عن

---

[41] والتي نصت على أنه: "تختص الهيئة بما يلي: 5. توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحته، وذلك من خلال: ب. التنسيق مع كافة مؤسسات الدولة لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها".

[42] جاء تصنيف الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة حسب آلية استلامها في العام 2022، أنه تم استلام (340) شكوة وبلاغ بواسطة تطبيق الهيئة للهواتف الذكية بنسبة (39%)، و(315) شكوى وبلاغ من خلال الحضور الشخصي والتسليم باليد بنسبة (36%)، و(67) شكوى وبلاغ عبر الوسائل الالكترونية وتطبيق واتس اب والهاتف بنسبة (8%)، و(65) شكوى وبلاغ بواسطة المراسلات الرسمية بنسبة (6%)، و(45) شكوى وبلاغ عبر البريد الالكتروني بنسبة (5%)، و(33) شكوى وبلاغ بواسطة الفاكس بنسبة (4%)، بينما تم استلام (14) شكوى وبلاغ من خلال دائرة الرصد بنسبة (2%). التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية للعام 220، صفحة 33. انظر الربط: https://www.pacc.ps/library/viewbook/40428.

اثبات مصدر مشروع لها"، لم يقيد جهات انفاذ القانون عند اثبات تلك الزياد بمقارنتها في المعلومات التي أفصح عنها الخاضع في إقرار الذمة المالية المقدم منه، وذلك خلافاً للتعريف الوارد في المادة (4) من قانون الكسب غير المشروع الاردني رقم (21) لسنة 2014[43]، الذي يؤخذ عليه أنه قصر تجريم الصورة الثانية للكسب غير المشروع على الفئة المكلفة بتقديم اقرارات الذمة المالية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن إقرارات الذمة المالية تعد نقطة البداية في كشف جريمة الكسب غير المشروع لاسيما في صورتها الثانية التي لا تقوم الا إذا وجدت دلائل تفيد بدخول أموال في الذمة المالية للخاضع نتج عنها زيادة غير متناسبة مع مصدر دخله المشروع[44]، لذلك نجد أن البيئة التشريعية في فلسطين تضمنت مجموعة من الأحكام تلزم من يتولى الوظيفة العامة تقديم اقرارات الذمة المالية حسب القانون[45]؛ لتكون بمثابة أداة لفحص أي زيادة تكون غير متناسبة أو مبررة بالمقارنة مع مصادر دخلهم المشروعة.

---

[43] والتي نصت على أنه: "يعتبر كسباً غير مشروع كل مال منقول أو غير منقول حصل أو يحصل عليه أي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال منصبه أو وظيفته أو المركز الذي يشغله أو بحكم صفة أي منهما، وكل زيادة تطرأ على المال المنقول أو غير المنقول وفق إقرار الذمة المالية المقدم منه بمقتضى احكام هذا القانون أو قانون اشهار الذمة المالية رقم 54 لسنة 2006، له أو لزوجه أو أولاده القصر وذلك اثناء اشغاله للمنصب أو الوظيفة او المركز أو بسبب صفة أي منهما اذا كانت هذه الزيادة لا تتناسب مع مواردهم المالية وعجز عن اثبات مصدر مشروع لتلك الزيادة". منشور في الجريدة الرسمية رقم (5289) بتاريخ 2014/06/01.

[44] نورة طه عبد اللطيف العومي، جريمة الكسب غير المشروع: دراسة تحليلية مقارنة للمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بكشف الذمة المالية، مجلي الحقوق، جامعة الكويت، مجلد رقم (39)، عدد (4)، 2015، صفحة 95.

[45] رتب القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 على كل اعضاء المجلس التشريعي والوزراء التزاما بتقديم اقرارات بالذمة المالية الخاصة بهم وبأزواجهم وبأولادهم القصر، حيث تنص المادة (54) من القانون الاساسي في الفقرة (2) منها على أن "يقدم كل عضو في المجلس التشريعي اقرارا بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر مفصلا فيه كل ما يملكون من ثروة، عقارا ومنقولا في داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الاقرار مغلقا وسريا لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الاطلاع عليه الا بإذن المحكمة وفي الحدود التي تسمح به". كما تناولت المادة (80) منه وضمن الباب الخامس الناظم للسلطة التنفيذية التزام اعضاء مجلس الوزراء بتقديم اقرارات بذممهم المالية، حيث تنص الفقرة (1) منه:" على رئيس الوزراء وكل وزير أن يقدم اقرارا بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر، مفصلا فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات واسهم وسندات واموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون الى رئيس السلطة الوطنية الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سرية ولا يجوز الاطلاع عليها الا باذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء". كما أن قانون السلطة القضائية الفلسطيني رقم (1) لسنة 2002 رتب على القضاء واعضاء النيابة العامة التزاما بتقديم اقرارات بذممهم المالية، فقد تناولت المادة (28) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، ومن الفصل الثالث الناظم لواجبات القضاء التزام القضاة بتقديم اقرارات الذمة المالية في الفقرة الثانية منها على النحو الآتي:" يقدم كل قاضٍ عند تعيينه اقرارا بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه واولاده القصر، مفصلا فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس المحكمة العليا عند الاقتضاء". كما ألزمت المادة (71) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، أعضاء النيابة العامة بكافة الواجبات الواردة في الفصل الثالث المتعلق بواجبات القضاة، ومن ضمنها المادة (28) المتعلقة بالتزام تقديم اقرارات الذمة المالية، حيث نصت المادة (71) على ما يأتي:" تسري أحكام الفصل الثالث (واجبات القضاة) من الباب الثالث من هذا القانون على أعضاء النيابة العامة". وتناولت المادة (11) من قانون مكافحة الفساد الفلسطيني المعدل رقم (1) لسنة 2005 في الفقرة الاولى منها إلزام الرئيس بتقديم اقرار بذمته المالية للمرة الاولى على النحو الآتي:" يقدم رئيس السلطة الوطنية اقرارا بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده، مفصلا فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الاقرار مغلقا وسريا لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الاطلاع عليه إلا بإذن المحكمة عند الاقتضاء وفي الحدود التي يسمح بها القانون. كما أوجبت المادة (16) على كافة الخاضعين باستثناء الفئات من (1-4)، تقديم اقرار بذمتهم المالية لهيئة مكافحة الفساد، اما الفئات المستثناة، فتقدم اقراراتها للمحكمة العليا أو الرئيس، وقد نصت المادة ذاتها على دورية تقديم الاقرار كل خمس سنوات والاقرار النهائي خلال ستون يوما من تاريخ انتهاء الخضوع. واعطت ذات المادة في الفقرة (4) منه للهيئة الحق في طلب الاذن بالاطلاع على اقرارات الذمم المالية الخاصة برئيس الدولة، ورئيس واعضاء مجلس الوزراء، ورئيس واعضاء المجلس التشريعي، واعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة من المحكمة.

لقد اسند قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، في الفقرتان (1 و2) من المادة (8) منه، الاختصاص لهيئة مكافحة الفساد بحفظ وفحص اقرارات الذمة المالية للخاضعين لأحكام القانون. أما الفئات الأخرى، التي تحفظ اقرارات ذممهم المالية لدى محكمة العدل العليا، فقد اشارت المادة (4/16) من القانون بان فحص الذمة المالية الخاص بهم لا يكون الا بعد موافقة محكمة العدل العليا بناءً على طلب الهيئة الاطلاع على ذممهم المالية.

وعند تلقي مأموري الضبط القضائي الخاص لدى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية شكوى أو بلاغ تتعلق بجرم الكسب غير المشروع، فإنه وكإجراء أولي؛ يصار الى السير بالإجراءات القانونية الخاصة بطلب فتح الظرف المغلق المحفوظ بداخله إقرارات الذمة المالية الخاصة بالمشتكى عليه أو المبلغ ضده –في حال توفرها[46]– وفحص ما تحتويه من بيانات تتعلق بممتلكاته المنقولة وغير المنقولة، وممتلكات زوجه وابنائه القصر داخل البلاد وخارجها، ودخله المشروع من وظيفته بالإضافة الى أية مصادر أخرى للدخل. ومن ثم العمل على مقارنة ما تضمنته من معلومات وبيانات مع البيانات المتوفرة لدى الهيئة بواسطة شبكة الربط البيني الحكومي التي تتوفر من خلالها بيانات وزارة الداخلية فيما يتعلق بالأحوال المدنية والمركبات والمنشآت كالمدارس تعليم السياقة ومكاتب التاكسي، وسلطة الأرضي فيما يتعلق بالأموال غير المنقولة، ووزارة النقل والمواصلات فيما يتعلق بالممتلكات، ووزارة الاقتصاد فيما يتعلق بالشركات، ووزارة المالية والإدارة العامة لضريبة الاملاك فيما يتعلق بالأرضي التي لم تخضع لأعمال التسوية[47]، وهيئة العمل التعاوني فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية. حيث يجري تحليل وتتبع الزيادة والممتلكات خلال فترة عمله، ومقارنتها بمجموع دخله المصرع به خلال ذات الفترة، والخروج بنتائج حول اثبات التناسب أو عدم التناسب ما بين دخله المشروع والزيادة الحاصلة على ثروته وممتلكاته.

في حال أظهرت نتائج الفحص تلك وجود مؤشرات على عدم التناسب بين الدخل المشروع للمشتكى عليه والزياد في ثروته، يلجأ مأموري الضبط القضائي الخاص لدى الهيئة للسير في الإجراءات الخاصة برفع السرية عن

[46] لاسيما أن جريمة الكسب غير المشروع يمكن أن ترتكب من أشخاص خاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، ولكنهم ليسوا مكلفين بقديم اقرارات ذمة مالية وفق ذات القانون.

[47] أسند قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته تلك الصلاحية للهيئة بموجب المادة (4/9) منه، التي خولتها: " طلب أي ملفات أو بيانات أو أوراق أو مستندات أو معلومات أو الاطلاع عليها أو الحصول على صور منها من الجهة الموجودة لديها بما في ذلك الجهات التي تعتبر كل ذلك سري التداول وفقا للإجراءات القانونية النافذة".

الحسابات المصرفية للمشتبه به، وذلك باعتبارها أهم الأدوات التي تمكنهم من التحقق بدقة من مدى تناسب ممتلكات ومصروفات المشتبه به خلال فترة زمنية محددة مع مصادر دخلة المشروعة المصرح بها، كما قد يتيح ذلك الاجراء التعرف من خلال الحوالات البنكية على حسابات أخرى داخلية أو خارجية قد تكون عائدة للمشتبه به ولكنه قصد اخفائها، كما انها تساعد على كشف وتحديد العلاقات المالية التي تربطه بجهات قد تكون لها علاقة بالجرم المشتبه بارتكابه.[48]

ولكن مع تسليم الباحثان بالأهمية البالغة لكل من اجراء فتح وفحص اقرارات الذمة المالية واجراء رفع السرية عن الحسابات المصرفية كأدوات تساهم بفاعلية في الكشف عن جريمة الكسب غير المشروع واثبات ارتكابها من عدمه، الا أنهما يريان بان العمليات والإجراءات كافة، المتبعة لدى هيئة مكافحة الفساد في الاطلاع على اقرارات الذمة المالية وتحليل ما تتضمنه من بيانات ومقارنتها مع البيانات المتوفرة لدى الدوائر الرسمية، ومن ثم فحص وتحليل الحسابات البنكية للمشتبه به؛ تسود عليها سمات المدرسة التقليدية، مقارنة مع التطور الذي يشهده العالم في مجال تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي، وهذا ما سيحاول الباحثان تبيانه من خلال المطلب الثاني من هذ المبحث.

[48] رشا توفيق عمارنة، مرجع سابق، 91.

المطلب الثاني

استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جريمة الكسب غير المشروع (اقرارات الذمة المالية نموذجا)

إن الدول باتت تيقن أن جهود مكافحة الفساد مهما تكثفت فإنها لا تكفي للتخلص من الفساد؛ وسبب ذلك انها تنحصر في العامل البشري، فكون المعاملات الحكومية تنطوي على تعامل العامة مع الموظف بشكل مباشر يزيد من احتمالية زيادة فرص ارتكاب جرائم الفساد كالرشوة والتزوير والواسطة والمحسوبية والكسب غير المشروع وغيرها. ويرى الباحثان أن توجه الدول الى توظيف الذكاء الاصطناعي في القطاع العام وفي اجراء المعاملات الحكومية من خلال برامج الكترونية تقلل من احتكاك المواطنين مع الموظف من شأنه أن يحد من فرص ارتكاب جرائم فساد، كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يعمل على تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين من حيث الوقت والجهد المبذولين، وأيضا فإنه يبعث على الطمأنينة والثقة لدى المواطنين بعمل الحكومة وبالخدمات المقدمة لهم كونها تتم من خلال برامج الكترونية تضمن لهم النزاهة والشفافية في التعامل.

سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين، الفرع الاول سيتطرق الى تجارب الدول الناجحة في استخدام الذكاء الاصطناعي في محاربة بعض اوجه الفساد، اما الفرع الثاني فسيتم تخصيصه للحديث عن تطلعات دولة فلسطين في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بجريمة الكسب غير المشروع، واتخاذ اقرارات الذمة المالية كنموذج.

الفرع الاول: التجارب الدولية الناجحة في محاربة جرائم الفساد باستخدام الذكاء الاصطناعي

لقد اثبت الذكاء الاصطناعي نجاحه في محاربة مختلف مظاهر الفساد وأنواعه، وذلك من خلال تجارب الدول التي استعانت بها وخرجت بنتائج تثبت امكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في محاربة تلك الآفة. ومن الامثلة على ذلك فرنسا، التي تعاني من حالات التهرب الضريبي حيث يهدر منها مليارات سنويا، على الرغم مما يبذله مفتشو مصلحة الضرائب من جهد في تعقب دافعي الضرائب، حيث استغلت السلطات الضريبية الفرنسية نظام الذكاء الاصطناعي المطور من قبل شركتي Google و Capgemini للكشف عن آلاف برك السباحة المنزلية غير المرخصة والتي تهرب مالكوها من دفع الضرائب المستحقة عليها، حيث فاقت قيمة التهرب الضريبي عشرة ملايين يورو. وطريقة عمل النظام قامت على مقارنة صور الاقمار الصناعية

مع المسطحات المنزلية المرخصة، ومن ثم اكتشاف مناطق مستحدثة غير مسجلة رسميا في الوثائق الحكومية، وقد طبقته السلطات الفرنسية تجريبيا على عدد من المناطق الجغرافية في فرنسا، الا ان نجاح المرحلة التجريبية يقود الى خطة مستقبلية وهي تعميم نطاق عمل النظام على كامل مساحة فرنسا، وقد عمل الذكاء الاصطناعي على زيادة كفاءة التحصيل الضريبي واكتشاف حالات التهرب الضريبي في فرنسا.[49]

كما أنه وبالنسبة لقضايا الاحتيال في المشتريات العامة، فقد أطلقت اوكرانيا في العام 2016 برنامجها الخاص الذي أطلق عليه اسم Dozorro، لمكافحة الفساد عبر نظام المشتريات الالكتروني المفتوح الذي تبنته دائرة التدقيق الحكومي، وهو نظام يعتمد على فكرة التعلم الآلي في رصد الخوارزميات الخادعة المتضمنة اعطاء مناقصات مخالفة او مشتبه بها، واكتشافها تلقائيا من خلال مؤشرات خطر تستطيع مسح كميات البيانات الضخمة المتدفقة في وقت قصير، وهذا النظام حد من مظاهر الفساد في اوكرانيا.[50]

وبذات السياق يجدر بنا الحديث عن تجربة دولة استونيا في مكافحة الفساد عبر الذكاء الاصطناعي باعتباره النموذج الاوروبي، والتي حظيت بالترتيب الرابع عشر على مستوى العالم، متقدمة بذلك على بعض الدول الأوروبية الاخرى كفرنسا واسبانيا وايطاليا، وايضا على بعض الدول ذات الاقتصادات المتقدمة، كالولايات المتحدة الامريكية واليابان وغيرها[51]. ويرجع ذلك الى اعتماد استونيا على خطة مبنية على فكرة جديدة تقوم على تغيير النظام المعيب باستخدام الذكاء الاصطناعي بدلا من ملاحقة الفساد عبر الادوات التقليدية المعروفة والتي لم تعد مجدية، بالتالي الالتفات الى ايجاد اساليب تكنولوجية تتماشى مع التطور الحالي.[52]

---

[49] الموقع الإلكتروني لعربي بوست، فرنسا تستخدم التقنية لملاحقة العشرات من اصحاب المسابح السرية، نشر بتاريخ 13 -6- 2023. انظر الرابط:
https://2u.pw/pDooPET.تاريخ الزيارة 27-8-2023

كما أن جمهورية مصر العربية قامت بالاستعانة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ووضعها ضمن خطة التطوير الاقتصادي الخاصة بها، حيث تعاقدت مصلحة الضرائب المصرية مع شركة مايكروسوفت العالمية للاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعي وإطلاق مشروع الفاتورة الالكترونية لفحص الفواتير والملفات الضريبية من خلال انظمة الكترونية حديثة تعمل على ضبط التلاعبات وملاحقة المتهربين. اسلام عبد الرسول، الذكاء الاصطناعي يحاصر مافيا التهرب الضريبي، الموقع الالكتروني لبوابة روز يوسف، نشر بتاريخ 14-11-2020. انظر الرابط:
https://2u.pw/uzFXCqX.تاريخ الزيارة 27-8-2023

وايضاً نجد أن المملكة العربية السعودية طبقت انظمة الذكاء الاصطناعي، حيث أنشأت وزارة العدل السعودية منصة الكترونية سميت "نافذ" يتم من خلالها إنشاء وتنفيذ السندات الكترونيا، وهي تعتبر المحكمة الافتراضية الاولى من نوعها في المملكة العربية السعودية والتي تعمل بطريقة رقمية بالكامل دون تدخل بشري، وتقوم آلية عملها على اختصار اجراءات التقاضي من اثنتي عشرة خطوة الى خطوتين فقط ودون اي تدخل بشري، بدءاً من تقديم الطلب حتى يصدر الحكم النهائي لسندات التنفيذ الالكترونية الموثقة من خلال منصة "نافذ"، حيث يحدد المشروع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المرافق القضائية.

Saudi launches first artificial intelligence run virtual court, Siasat Daily,India, March 28, 2022.

[50] Anti- Corruption Walks Kyiv, Public control of public procurement Dozorro. Link: https://acwalks.com.ua/en/knowledgebase/public-control-of-public-procurement-dozorro/

[51] موقع منظمة الشفافية العالمية على الرابط التالي: https://www.transparency.org/en/cpi/2022

[52] Per Aarvik, Artificial Intelligence- a promising anti-corruption tool in development settings? U4 -anti-corruption, report 2019, Chr. Michelsen Institute (CMI)- Norway, p.11.

ويمكن اجمال بعض مظاهر التحول الرقمي في دولة استونيا، حيث تم مكافحة الفساد وتقليله وتعزيز النزاهة والشفافية، بما يأتي:

1. **في الادارة الحكومية:**

تم اطلاع مشروع كرات (Kratt) وهو تطبيق عملي ضمن استراتيجية الحكومة في الاعوام من 2019-2021، حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة، وهذا المشروع يتضمن رؤية بإنشاء مساعد افتراضي (روبوت) يتيح للجمهور التفاعل معه صوتيا، وانجاز بعض الخدمات العامة.[53]

2. **في البرلمان:**

استخدم البرلمان الاستوني نظام (HANS)، وهو نظام يضطلع بمهام كتابة محاضر الجلسات، وتصدر تقاريره بشكل مباشر بعد الانتهاء من الجلسات، وذلك بهدف مساعدة البرلمانيين وموظفي المجلس والجمهور على قراءة محاضر الجلسات، فالهدف هو رفع كفاءة الشفافية في النظام المؤسسي. وقد تم تدريب هذا النظام لأكثر من 1500 ساعة على مراجعة هذه الممارسات بمراقبة موظفي المجلس.[54]

3. **في القضاء:**

صممت إستونيا قاضيا آليا (روبوت) مزودا بالذكاء الاصطناعي تحت مسمى العدالة الالكترونية ويمكن للقاضي الآلي عبر نظام (KIS) البت في النزاعات غير المعقدة مثل (قضايا مالية قيمتها تقل عن 7000 يورو)، من خلال تزويده بوثائق قانونية، يقوم بتحليلها بدقة بناء على خوارزميات يتم تدريبه وبرمجته عليها مسبقا، ليتمكن بعد ذلك من اتخاذ القرار، واصدار حكم في المنازعة، ويعتبر الحكم الصادر عنه بمثابة حكم اول درجة، يمكن استئنافه أمام قاضٍ بشري. اضافة الى ذلك، هناك مهام أخرى يضطلع بها داخل المحكمة، من بينها نشر الاحكام على الموقع الرسمي.[55]

---

[53] Report of Estonia's AI Taskforce-May 2019, Republic of Estonia Government Office- Ministry of Economic Affairs and Communications, European Union Social Fund, p.15.

[54] الموقع الالكتروني للحكومة الاستونية على الرابط التالي: https://e-estonia.com/estonian-parliament-uses-speech-recognition-technology-to-create-verbatim-records/

[55] الموقع الالكتروني للحكومة الاستونية على الرابط التالي:

https://e-estonia.com/enter-e-estonia-security-and-safety/e-justice/

الفرع الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في جهود هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لمحاربة جريمة الكسب غير المشروع: اقرارات الذمة المالية نموذجا

يرى جانب من الفقه وبحق، أن المشكلات التي تعيق مواجهة جرائم الفساد تتمثل في أمرين، أولهما اقتصار الكشف عن جرائم الفساد على التبليغ فقط، وثانيهما، تفاوت آلية الرقابة والمتابعة والمساءلة، لاسيما أنه وبالإمعان فيهما قليلاً، سنجد ان القاسم المشترك بينهما هو العنصر البشري، وطالما كانت جهود مكافحة جرائم الفساد تعتمد على العنصر البشري فقط، فلن يحقق العالم طموحه في القضاء على هذه الآفة.[56]

ويظهر لنا مما سبق أن واقع عمليات التحري وجمع الاستدلالات المتبعة لدى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية يعتمد على العنصر البشري بشكل أساسي للتحقق من توافر عناصر جريمة الكسب غير المشروع، وباعتبار أن اقرارات الذمة المالية تُعد أحد أهم أدوات الاثبات في جرائم الكسب غير المشروع، الا انه وكما أسلفنا لا تزال الاجراءات المتبعة والمتعلقة بإقرارات الذمة المالية من تلقيها وفحصها وتحليلها ومقارنة البيانات الواردة بها مع الأموال والممتلكات الخاصة بالمكلف تجري بصورة تقليدية. علاوة على أنه وبالرغم أن قانون مكافحة الفساد الفلسطيني سكت عن آلية قيام المكلفين بموجبه بتقديم اقرارات الذمة المالية للهيئة، الا ان العرف السائد في عمل الهيئة يتبنى تقديم تلك الاقرارات على شكل محررات ورقية معبأة وفق نموذج محدد من قبلها.

ويرى الباحثان أن تلك الطريقة تُسجل عليها عدة مآخذ، خاصة في ظل العدد الهائل من الاقرارات التي تقدم سنويا للهيئة[57]، الامر الذي يشكل عبئا عليها في جمعها وارشفتها وكذلك ايجاد حيز مكاني لحفظها وفق الإجراءات المتبعة. ومن هنا طرأت الحاجة لإيجاد تنظيم قانوني يحدد الشكلية التي يتم بموجبها تقديم اقرار الذمة المالية للهيئة ويتيح بذات الوقت التحول الى تقديمها الكترونيا؛ للتخلص من عناء تخصيص مساحات لحفظ الاعداد الهائلة من اقرارات الذمة المالية، وبذات الوقت تحويل اقرارات الذمة المالية من بيانات صماء الى بيانات حية يمكن الاستفادة منها في عمليات التحليل الالكتروني ضمن خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وذلك على غرار ما ذهبت إليه العديد من الدول.

---

[56] معاذ سليمان راشد محمد الملا، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، كلية القانون الكويتية العالمية، مجلد (8)، 2020.

[57] بلغ العدد التراكمي لإقرارات الذمة المالية التي استلمتها الهيئة من المكلفين الخاضعين لأحكام القانون، منذ بداية تكليف الجهات الخاضعة في عام 2012 وحتى نهاية عام 2022 ما مجموعه (66,951) اقرار، والعمل جار ومستمر على متابعة استلام الاقرارات الموزعة من باقي المكلفين ضمن المدة القانونية التقرير السنوي لعمل هيئة مكافحة الفساد للعام 2022. انظر الرابط: https://www.pacc.ps/library/viewbook/40428.

فقد قامت جمهورية مصـــر العربية في بداية العامة 2022 بإطلاق مشـــروع الكتروني جديد يضـــمن رقمنة اقرارات الذمة المالية لموظفي العاصـمة الإدارية، حيث تم ربط بيانتهم في ثلاثين وزارة حكومية وانشـاء قاعدة بيانات لجهاز الكســب غير المشــروع مســجلا بها بيانات المكلفين بتقديم اقرارات الذمة المالية، ويمكن هذا المشروع من انشاء قواعد بيانات يدريها جهاز الكسب غير المشروع المصرية وربطها مع قواعد البيانات في جهات أخرى مثل الشـــهر العقاري ووحدات المرور ووزارة الإســـكان وغيرها، مما يتيح التحقق من صـــحة البيانات المدونة بإقرارات الذمة المالية المقدمة لإدارة الكسـب غير المشـروع، وتسـهيل إجراءات فحص الذمة المالية لهم بواســطة الإدارات المختصـــة لدى الجهاز ، علاوة على انه يترتب على المشـــروع ايضـــاً حوكمة البيانات الخاصـــة بممتلكات الخاضـــعين لأحكام القانون الناظم لجهاز الكســب غير المشـروع بما يمكنه من رصد حالات الادلاء ببيانات غير صحيحة عن عناصر الذمة المالية للمكلف، كما انه يساعد الأجهزة الرقابة المعنية في رصد حالات الفساد.[58]

ولأن الذكاء الاصطناعي يمتاز بأنه يعمل على تحسين صنع القرار من خلال مسح بيانات ضخمة في وقت قصير وتحليلها ودمج المعلومات دون تدخل العنصر البشري، فيمكن لهيئة مكافحة الفساد استخدام هذه التقنية لتحليل البيانات المفصح عنها في اقرارات الذمة المالية للمشتكى عليه أو المبلغ ضده ومقارنتها مع البيانات الخاصة به على شبكة الربط البيني الحكومي وحساباته البنكية وغيرها، حيث يستتبع ذلك توفير الوقت والجهد على مأموري الضبط القضائي الخاص لديها في قراءة المستندات الكبيرة التي تتضمنها ملفات الشكوى، وبالتالي مساعدته على استخلاص النتائج واتخاذ القرار بسرعة فائقة.

ويعتقد الباحثان أنه من الممكن تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي للكشف عن الأموال التي يمتلكها المشتبه بهم، ولكن هذا الامر يتطلب وجود شراكات مع سلطة النقد لتوفير نظام مترابط تحت شبكة الكترونية واحدة من أجل تسريع وتيرة أعمال الفحص والتحليل المالي في مرحلة التحري وجمع الاستدلالات عن شبهات الكسب غير المشروع بما لا يخالف أحكام القانون.

---

[58] اشرف زهران، تفاصيل مشروع "العدل" بميكنة اقرارات الذمة المالية لموظفي العاصمة الإدارية، الموقع الالكتروني لنقابة المحامين المصريين، نشر بتاريخ 2021/11/15، انظر الرابط: https://2u.pw/WGxgC2J . تاريخ الزيارة: 2023/08/16.

للمزيد انظر: ابراهيم قاسم، العدل: ميكنة اقرارات الذمة المالية للموظفين غير المنتقلين للعاصمة الادارية، الموقع الإلكتروني لليوم السابع، نشر بتاريخ 8-2-2022. تاريخ الزيارة 16-8-2023، انظر الرابط:
https://2u.pw/XhxMMNJ

تطبيقاً لذلك يتوقع الباحثان من توظيف تكنلوجيا الذكاء الاصـطناعي في عمليات الكشـف عن جرائم الكسـب غير المشروع، أنه حال قام احد الخاضعين لقانون مكافحة الفساد بإجراء تصرف بيع او شراء او قام بتسجيل هذا التصـــرف في احدى الجهات الحكومية المختصـــة، فإنه بمجرد تقديم طلب من الطلبات الواجب تقديمها لتسجيل هذا التصرف، ومن خلال الاستخدام الذكي لبيانات الربط البيني الحكومي يرسل البرنامج اشعاراً بهذا التصـرف مقرونا بالحالة الوظيفية لهذا المكلف وراتبه المشـروع الذي يحصـل عليه من وظيفته وتاريخ تعيينه، وعلى مأمور الضبط القضائي دراسة هذا الاشعار بمعطياته، وفي الحالات عالية الخطورة يقوم بإعطاء الامر لبرنامج الذكاء الاصـطناعي بفحصـه وتحليله ومقارنته مع البيانات الواردة في اقرار الذمة المالية المقدم للهيئة الكترونيا، والذي بنتيجته قد يتوصـــل الى وجود حالة من عدم التناســـب بين اقرار الذمة المالية للمكلف وبين التصـرف الذي اجراه مما يفيد في الكشـف عن كسـب غير مشـروع حصـل عليه هذا الخاضـع الذي قام بإبرام التصـــرف، ويدفع بعد ذلك باتجاه الســـير بالإجراءات القانونية لاســـتصـــدار قرار من المحكمة برفع الســـرية المصرفية عن المشتبه بهم.

ويرى الباحثان أن ادخال نظام الذكاء الاصطناعي في عمليات مكافحة جريمة الكسب غير المشروع اصبح من الضرورات الملحة في جهود مكافحة الفساد، كونه يسرع من وتيرة انجاز الشكاوة والبلاغات المدورة لدى الهيئة ويحقق جودة كبيرة في مخرجات عمليات التحري وجمع الاستدلالات، كما انه يمثل استحقاق مهم لمواكبة التطور الهائل الحاصل في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي كما بينت الدراسة، وحيث أن الهيئة تعمل في الوقت الحالي على اعداد استراتيجيتها 2024–2029 فإننا نتطلع لأن يتم تبني ادخال أنظمة الرقمنة والذكاء الاصطناعي وانشاء مركز وطني للبيانات تشرف عليه الهيئة ضمن أهدافها الاستراتيجية.

الخاتمة

من خلال البحث في تطبيقات الذكاء الاصـــطناعي حول العالم والتي اثبتت فاعليتها في محاربة الفســـاد، ودراســـة البيئة التشـــريعية للذكاء الاصـــطناعي في فلســـطين ومقومات الحكومة الفلســـطينية لتوظيف هذه التكنولوجيا على غرار نظرائها من الدول الاخرى، والوقوف على ما وصـــلت اليه هيئة مكافحة الفســـاد على ارض الواقع في مجال الرقمنة والذكاء الاصـــطناعي ودورها في مكافحة جريمة الكســـب غير المشـــروع، فقد خلص الباحثان الى عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن اجمالها على النحو الآتي:

أولا: نتائج الدراسة:

1- ان انتشار الذكاء الاصطناعي في دول العام وتوظيفه في معاملاتها المختلفة ادى الى تغيير مفاهيم كثير على الصـعيد الاجتماعي والاقتصـادي والسـياسـي والقانوني، فقد ثبت ان لها دورا هاما في تطوير المؤسـسـات بأنواعها من خلال الايكال اليها بالمهام والاعمال التي كان يتطلب انجازها في السـابق من قبل كوادر بشـرية متخصصة.

2- لم يتم التوصل الى تعريف موحد للذكاء الاصطناعي، فقد تعددت الآراء الفقهية حول مفهومه، ولكنها من الناحية المفاهيمية لها القدرة على التعلم وإدراك البيئة المحيطة بها والاستجابة لها بطريق مستقلة ودون تدخل بشري، فهي لديها القدرة على التعلم الآلي والتعامل مع البيانات الضـخمة بحيث تصـبح شـبيهة بالعقل البشري وفي بعض الأحيان فإنه تفوقه.

3- يمتاز الذكاء الاصطناعي بقدرته على التنبؤ واتخاذ القرارات وتحسين صنعها دون تدخل بشري، بسبب ما يتميز به من قوة الفهم وتحليل البيانات ودمجها من خلال الخوارزميات، وبالتالي ســـيؤدي ذلك الى تقليل ارتكاب الاخطاء البشـرية بالتالي الحصـول على نتائج متناهية الدقة، وهذا ما اثبتته التجارب الدولية المشـار اليها في البحث.

4- عدم اشتمال البيئة التشريعية في دولة فلسطين على إطار قانوني يتضـمن أي إشارة مباشرة أو صـريحة إلى الذكاء الاصـــطناعي، ولكنها في الوقت ذاته تحتوي على عدة تشـــريعات اعترفت أحكامها بصـــورة غير مباشـرة بالذكاء الاصـطناعي؛ كالقرار بقانون رقم (15) لسـنة 2017 بشـأن المعاملات الالكترونية. والقرار

بقانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن الجرائم الالكترونية، كما صدر عن مجلس الوزراء قرار رقم (3) لسنة 2019 بشأن حماية البيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين.

5- على الرغم من قيام الحكومة الفلسطينية بإعداد وثيقة بعنوان "عنقود التكنلوجيا والإدارة العامة"، وذلك لتطوير ودعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني ليصبح عنصراً اساسياً في الاقتصاد الوطني من خلال رقمنة جميع الخدمات الحكومية وجعلها متوفرة لجميع المواطنين والمؤسسات بيسر وسهولة، الا الخدمات الحكومية لا زالت تقدم للمواطنين بطريقة رقمية في مراحلها الأولى، وهي بحاجة لتطوير من عدة جوانب.

6- اعتماد الربط البيني الحكومي في فلسطين على تقنيات الشبكات(VPN) الامر الذي يعد مأخذا على بيئة تكنولوجيا المعلومات الحكومية؛ كون تلك التقنية متأخرة كثيرا ولا تدعم تخزين البيانات الهائلة التي توفرها الجهات الحكومية مما يعيق استخدام أنظمة تدعم الذكاء الاصطناعي، وذلك على عكس تقنية (APEX) التي تتيح ذلك.

7- أن واقع عمليات التحري وجمع الاستدلالات المتبعة لدى هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية يعتمد على العنصر البشري بشكل أساسي للتحقق من توافر عناصر جريمة الكسب غير المشروع.

8- البيئة التشريعية في فلسطين لا تدعم إمكانية تلقي هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لإقرارات الذمة المالية باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة، مما يعيق إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات التحري وجمع الاستدلالات التي تقوم بها الهيئة لمكافحة جريمة الكسب غير المشروع.

ثانيا: التوصيات:

بعد الانتهاء من النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، فإن الباحثان يخلصان الى التوصيات الآتية:

1- تبني الحكومة الفلسطينية للتوسع في استخدام أنظمة الرقمنة والذكاء الاصطناعي، وانشاء مركز وطني للبيانات تشرف عليه هيئة مكافحة الفساد، وان يتم اعتماد ذلك في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2024-2029.

2- التأطير التشريعي للذكاء الاصطناعي، حيث ان جاهزية الدولة لتوظيف هذه التكنولوجيا في مجالاتها المختلفة تبدأ من التنظيم القانوني لها.

3- ضـــرورة تأهيل الكوادر العاملة في الهيئة وفي الجهات الاخرى التي تتولى عمليات الربط البيني الحكومي من خلال الدورات التدريبية المســتمرة حتى يتم تهيئتهم مســتقبلا لاســتخدام انظمة الذكاء الاصـطناعي، حيث يتطلب التدريب على اسـتخدامها ان يكون المتلقي على دراية كافية بأسـاسـيات الحاسب الآلي وتطبيقاته.

4- ان تتوجه الحكومة الفلســطينية في اعتماد تقنية (APEX) في الربط البيني الحكومي، بحيث تدعم تخزين البيانات الهائلة التي توفرها الجهات الحكومية بطريقة تجعل منها بيانات حية يمكن اخضـاعها لخوارزميات التحليل والتنبؤ وكشف الاخطاء من خلال أنظمة تدعم الذكاء الاصطناعي.

5- الاســتفادة من تجارب دول العالم التي طبقت نظام الذكاء الاصــطناعي في رصــد جرائم الفســاد ومحاربتها والحد من انتشـارها واعداد الدراسـات والبحوث بشـأن امكانية تطبيقها على ارض الواقع في هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية وبما لا يخل بالهوية الوطنية وبما يتوافق مع التشريعات الفلسطينية.

6- الاسـتفادة من التجربة المصـرية والعمل على تعديل قانون مكافحة الفسـاد الفلسـطيني بما يتيح تقديم اقرارات الذمة المالية الكترونيا للهيئة من قبل المكلفين بتقديمها، وايجاد نظام الكتروني يحويها وربطه مع قواعد البيانات المتوفرة لدى الجهات الحكومية الأخرى.

7- الحاجة الى توجه هيئة مكافحة الفساد الى تطوير الأدوات الأساسية المستخدمة في تنفيذها لمهامها المنوطة بها بموجب القانون، حيث ان ادخال نظام الذكاء الاصـطناعي في عمليات مكافحة الكسـب غير المشروع اصـبح من الضـرورات الملحة في جهود مكافحة الفسـاد، خاصـة إقرارات الذمة المالية باعتبارها اهم الأدوات المستخدمة في الكشف عن جريمة الكسب غير المشروع والتي لا يزال التعامل بها يجري بشكل تقليدي، حيث ان التوجه الى رقمنتها وتوظيف الذكاء الاصـطناعي في تحليلها جنبا الى جنب مع البيانات المتأتية من عميلة الربط البيني الحكومي ســيعمل على الكشــف عن جريمة الكسب غير المشروع بسرعة اعلى وبوقت وجهد اقل.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003.
2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004.
3. قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته.
4. قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 وتعديلاته.
5. القرار بقانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن المعاملات الالكترونية.

ثانياً: المراجع

1. الشهري، نورا، تطبيق إقرار الذمة المالية ودوره في مكافحة الفساد وحماية النزاهة في المملكة العربية السعودة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2014.
2. عمارنة، رشا (2019)، جريمة الكسب غير المشروع في النظام الجزائي الفلسطيني ومدى انسجامها مع الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين.
3. مختار، محمود، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مجلد 3، عدد 4، 2020.
4. عبد الوهاب، شادي والغيطاني، ابراهيم و يحيى، سارة: فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، تقرير المستقبل، ملحق يصدر مع دورية "اتجاهات الاحداث"، العدد 27، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2018.
5. عبد الظاهر، محمد، صحافة الذكاء الاصطناعي "الثورة الصناعية الرباعة واعادة هيكلة الاعلام"، دار بدائل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
6. الظاهري، سعيد خلفات، الذكاء الاصطناعي "القوة التنافسية الجديدة"، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار، شرطة دبي، العدد (299)، دبي، نشرة شهر فبراير 2017.

7. العمريين، وجيه محمد سليمان، الذكاء الاصطناعي في التحري والتحقيق عن الجريمة: دراسة مقارنة، مجلة الميزان للدراسات الاسلامية والقانونية، جامعة العلوم الاسلامية العالمية – عمادة البحث العلمي، مجلد 9،/ عدد 3، 2022.
8. الدحيات، عماد، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، المجلد 8، العدد 5، 2019م.
9. عقل، أحمد، الذكاء الاصطناعي والجرائم الالكترونية يزيد التهديدات ويعزز الأمن السيبراني، دبي، 2023، الموقع الالكتروني لقناة الحرة.
10. العومي، نورة طه عبد اللطيف، جريمة الكسب غير المشروع: دراسة تحليلية مقارنة للمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بكشف الذمة المالية، مجلي الحقوق، جامعة الكويت، مجلد رقم (39)، عدد (4)، 2015.
11. اوزيل، سيلفا، اسبانيا تحارب الفساد مع بلوكتشين والذكاء الاصطناعي وتعديلات قوانين مكافحة الفساد: آراء الخبراء، الموقع الالكتروني لCointelgraph، نشر بتاريخ 15 حزيران 2018.
12. عبد الرسول، اسلام، الذكاء الاصطناعي يحاصر مافيا التهرب الضريبي، الموقع الالكتروني لبوابة روز يوسف، نشر بتاريخ 14-11-2020.
13. الملا، معاذ سليمان راشد محمد، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول: دراسة وصفية في حقل القانون الجزائي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، كلية القانون الكويتية العالمية، مجلد (8)، 2020.
14. زهران، اشرف، تفاصيل مشروع "العدل" بميكنة اقرارات الذمة المالية لموظفي العاصمة الإدارية، الموقع الالكتروني لنقابة المحامين المصريين، نشر بتاريخ 2021/11/15.
15. قاسم، ابراهيم، العدل: ميكنة اقرارات الذمة المالية للموظفين غير المنتقلين للعاصمة الادارية، الموقع الاكتروني لليوم السابع، نشر بتاريخ 8-2-2022.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Iqbal, M. Sohel & Seo, Jin-Wan, "E-Governance as an Anti Corruption Tool: Korean Cases", Journal of Korean Association for Regional Information Society, 2008.

2. European Commission, AI Watch Defining Artificial Intelligence 2.0: Towards and Operational Definition and Taxonomy for the AI Landscape, JRC Technical Reports, 2021, P.30
3. European Commission, AI Watch Defining Artificial Intelligence 2.0: Towards and Operational Definition and Taxonomy for the AI Landscape, JRC Technical Reports, 2021, P.30.
4. Stephan Ibaraki, Accelerating the sustainable development goals through AI, AI for social good: How artificial intelligence can boost sustainable development, ITU News Magazine, 01\2017, P,4.
5. Saudi launches first artificial intelligence run virtual court, Siasat Daily,India, March 28, 2022.
6. Anti- Corruption Walks Kyiv, Public control of public procurement Dozorro.
7. Per Aarvik, Artificial Intelligence- a promising anti-corruption tool in development settings? U4 -anti-corruption, report 2019, Chr. Michelsen Institute (CMI)- Norway, p.11.
8. Report of Estonia's AI Taskforce-May 2019, Republic of Estonia Government Office- Ministry of Economic Affairs and Communications, European Union Social Fund, p.15.

رابعاً: مواقع الشبكة العنكبوتية (الانترنت)

1. https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf.
2. https://ai-watch.ec.europa.eu/document/download/8c74ce5e-00a0-4ace-a162-fa79eae90361_en.
3. https://mjr.lab.pna.ps/Decrees/ViewText/21605
4. https://www.alhurra.com/tech/2023/08/15/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A .

5. https://www.taylorwessing.com/en/interface/2023/ai---are-we-getting-the-balance-between-regulation-and-innovation-right/ai-regulation-around-the-world.
6. https://web.archive.org/web/20221014172842/http://datainnovation.org/2021/05/the-artificial-intelligence-act-a-quick-explainer./
7. https://www.dataprotectionreport.com/2023/07/china-finalises-its-generative-ai-regulation ./
8. https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=135e581by324950043Y135e581b
9. https://www.palgov.ps/article/3846/%D8%B9%D9%86%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-2021-2025.
10. https://www.pacc.ps/blog/post/171153.
11. https://www.pacc.ps/complaints/create.

12. https://www.wattan.net/ar/news/292823.html.
13. http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/SecretaryGeneralNewsDetails/53245
14. https://www.pacc.ps/library/viewbook/40428
15. https://ar.cointelegraph.com/news/spain-tackles-corruption-with-blockchain-ai-and-amendments-to-its-anti-corruption-laws-expert-take
16. https://arabicpost.net/%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA/2023/06/13/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%A8/
17. https://daily.rosaelyoussef.com/382030/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%89-%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%89
18. https://acwalks.com.ua/en/knowledgebase/public-control-of-public-procurement-dozorro/
19. https://www.transparency.org/en/cpi/2022
20. https://e-estonia.com/estonian-parliament-uses-speech-recognition-technology-to-create-verbatim-records/

21. https://e-estonia.com/enter-e-estonia-security-and-safety/e-justice/

22. https://egyls.com/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A8%D9%85%D9%8A%D9%83%D9%86%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84./

23. https://www.youm7.com/story/2022/2/8/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%85%D9%8A%D9%83%D9%86%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/5648609

24. https://csrc.nist.gov/glossary/term/virtual_private_network.

25. https://apex.oracle.com/en/.

خامساً: المقابلات

محمد مرقة، باحث ماجستير في علم البيانات والذكاء الاصطناعي، الجامعة العربية الأميركية، فلسطين، مقابلة شخصية بتاريخ 2023/08/25.

سادساً: اخرى

1. عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة 2021– 2023، وثيقة صادرة عن الحكومة الثامنة عشر، دولة فلسطين.
2. التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية للعام 2022.
3. الموقع الإلكتروني لعربي بوست، فرنسا تستخدم التقنية لملاحقة العشرات من اصحاب المسابح السرية، نشر بتاريخ 13 حزيران 2023.
4. الجريدة الرسمية الأردنية رقم (5289) بتاريخ 2014/06/01.
5. منظمة الشفافية العالمية.